النزاهة: استقدام أعضاء ثلاث لجان في بلدية الديوانية لمخالفتهم واجباتهم الوظيفية

هيئة النزاهة الاتحاديّة،نفذت اليوم الأحد، عمليّات ضبطٍ لحالات هدرٍ ومغالاةٍ في المال العام، ومُخالفاتٍ في مُديريّات البلديّة والتسجيل العقاري في الديوانيّة.

أشار مكتب الإعلام والاتصال الحكوميّ في بيان تلقته المطل، إلى "صدور قرارٍ قضائيٍّ باستقدام الآمر بالصرف وأعضاء لجان إعداد الكشف الفنيّ والتنفيذ والاستلام في مُديريّة بلديّة الديوانيّة، بعد أن رصد فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في الديوانيّة حالات هدرٍ للمال العام ومُغالاة في أسعار شراء حاويات نفاياتٍ حديديّةٍ وموادّ أخرى دون الحاجة إليها، فضلاً عن مُخالفتها للمُواصفات بحسب تقرير شعبة التدقيق الخارجيّ في المكتب".

وأوضح أنّ "الفريق، الذي انتقل إلى مُديريّة التسجيل العقاري ومُديريّة البلديّة في الديوانيّة، تمكّن من رصد مُخالفاتٍ منسوبةٍ إلى معاون مدير البلديّة والمُوظّف المُختصّ في وحدة المادة (40) من خلال تمليك عقارٍ إلى إحدى المُوظّفات خلافاً للضوابط والتعليمات؛ على الرغم من قيام شخصٍ آخر بتقديم طلب تمليكٍ للعقار؛ كونه مشيداً عليه دار منذ العام 2012".

وتابع أن "الفريق تمكّن بعد التحرّي والتقصّي من ضبط أولياتٍ خاصّةٍ في مُديريّة البلديّة

تتعلّقَ بعمليّةَ إخفاء إعلان الساحة المُجاورة لمُستشفى الديوانيّةَ التعليميّ، وكذلك الإعلان المُخصّصَ للعمارات الكائنة في الشارع الحولي للجامعة "كفرصةٍ استثماريّةٍ"؛ بهدف تقليل سعرها وبالتالي إعطائها إلى أشخاصٍ مُعيّنين مقابل مبالغ ماليّةٍ مُحدّدةٍ؛ بقصد منفعتهم على حساب آخرين وعلى حساب الدولة".

ونوّه بـ"تنظيم محاضر ضبطٍ أصوليّةَ بالعمليّات المُنفذّةَ وفقاً لقراراتٍ قضائيّةٍ"، لافتاً إلى أنّ "قاضي التحقيق المُختصّ أصدر أوامر الاستقدام وضبط الأوليّاتَ؛ استناداً إلى أحكام المادة (٣٣١) من قانون العقوبات".